

صورة الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين

﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

٢	افتتاحية العدد
٤	من أوزباكستان إلى موريتانيا
٧	جولات رايس
١٣	الحقوق السياسية وحق إبداء الرأي في التصور الإسلامي
١٨	الوضع في إيران
٢١	من تاريخ المسلمين
٢٣	خوف الفتنة لتبرير التقاعس عن حمل الدعوة
٣٢	تعليقات سياسية موجزة

الانسحاب من غزة والتهيه

ما زال الكثيرون من أبناء هذه الأمة وتحت ضغط الواقع المؤلم يخضعون للتضليل عن الحقائق، ففي العراق يزيّن لهم الأميركيان إيجابيات تفتتت هذا الجزء الغالي من بلاد المسلمين، فيندفع من يجرمون في حق أنفسهم وفي حق أخوتهم ويقبلون على بذل الدم والمال في خدمة أعداء الأمة وتنفيذا لمخططاتهم، متصورين أنهم بذلك يخدمون أنفسهم ومذهبهم أو قومهم، وهم في الحقيقة يُستعملون أدوات تخدم من غير أجر وتضحى بالغالي والنفيس خدمة للكفر والكفار.

وقد يعمل الكفار على تمزيق أرض السودان أو نجد والحجاز أو الباكستان أو المغرب وينساق كثير من المسلمين وراء مخططات الغرب ذاهلين عن الحقائق ومتناسين لأصول قضاياهم والحلول الشافية لها.

وفي فلسطين الأرض المباركة ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد أن جرى غسل أدمغة الكثيرين باسم المصلحة الوطنية تارة وباسم الإسلام تارة أخرى، دخل الناس في دوامة تفسيح وتجزئة القضايا آملين أن يصلوا مما يسمونه قليلا إلى الكثير، متصورين أنهم أشد دهاءً وأكثر قدرة على قطف النتائج التي هي في النهاية محصلة لخطط نسجتها أميركا — العدو اللدود للإسلام والمسلمين — بعناية فائقة.

لقد هدمت دولة الإسلام، ثم قسّمت بلاد المسلمين بين دول الكفر، وأصبح المسلمون ينظرون إلى السجون التي وُضِعوا فيها، والتي سميت أوطانا، أنها المأرب والغاية، متناسين أنهم أمة واحدة لا يحدها سوج ولا تقسمها تيجان ولا يصح أن ترفع عليها سوى راية رسول الله صلى الله عليه وسلم (العقاب) راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

لقد تاه كثير من المسلمين، ومنهم أهل فلسطين الذين مورس عليهم التضليل وغسيل الأدمغة حتى غشيت بصيرة الكثيرين، فاستساغوا اعتبار فلسطين أرضاً مفصولة عن بقية محيطها، وأنها كيان منفصل وليست جزءاً من كل، غارقين في ما أراه الكفر والكفار، بل إنه مضى

عليهم رُدْحٌ من الزمن يعتبرون أنفسهم الأبصر والأقدر والأفضل بين أهل المنطقة، ومن يفوت عليه إدراك الأساس السليم والتصور الصادق وينهار عنده جهاز المناعة، يقع في الخطأ تلو الخطأ، ويتيه كما تاه بنو إسرائيل، وكان أن عبدوا عجلاً بعد أن كانوا يعبدون إلهاً واحداً خالقت السماوات والأرض وما فيهن ومن فيهن .

هل تاه بعض أهل فلسطين وهم يعتبرون الانسحاب من غزة وخروج اليهود وقد أخرجوا بيوتهم بأيديهم نصراً مؤزرًا؟! نعم لقد دخلوا في التيه مرة أخرى . . بعد أن تصوروا ذلك الانسحاب نصراً مؤزرًا وهو نصرٌ موهُومٌ، بل مغرِقٌ في الوهم من ظن أن الاعتراف بدولة اليهود وحقها في أرض المسلمين وتنفيذ خطط أميركا إنما هو نصرٌ منتزع .
أنه من المفزع أن يبرر بعض المصلِّين أو المصلِّين أمام الناس الكارثة فيعتبرونها نصراً تمام كما يصدق من صوِّر له الأرنب جملاً أنه جمل بالفعل .

إن قضية فلسطين قضية إسلامية، وهذا هو أصلها وصعيدها، وليست قضية فلسطينيين فحسب، وأن فلسطين لا يصح لأحد أن يفاوض عليها ليعطي ولو شبراً واحداً منها لليهود ولأبي كافر . وأن من يفعل ذلك فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين . وان الانسحاب من غزة هو جزء من خطة أميركا لإنهاء وتصفية قضية فلسطين، وكما جرى ترويض اليهود للقبول بالحل، جرى قبل ذلك وعلى مدى سنوات طوال ترويض المسلمين ومنهم أهل فلسطين لتقبل بقاء كيان اليهود، وأن ما حصل إنما هو عار أن يعدّه مسلم صادق أنه نصر جزئي أو غير جزئي، وأن ما سيتبع سيبنى على رضا الناس بالواقع المؤلم، وأن ما يتوهم من إمكانية تحقيق ما هو أكبر من كيان هزيل أكثر مسخاً من الكيانات الموجودة إنما هو غرق في أحلام اليقظة التي أدت إلى الاعتراف بحق اليهود بأرض فلسطين ليشكل الكيان المنشود خط الدفاع الأول عن دولة اليهود، وأن ذلك الكيان المسخ سيكون قابلاً للانهايار حال إرادة اليهود أو إرادة ومصالح الكفر، وفي طرفه عين، نظراً لهشاشته الشديدة .

عصى بنو إسرائيل نبيهم موسى عليه السلام، وامتنعوا عن قبول نصيحة الرجلين الذين أنعم الله عليهما وقالوا لموسى عليه السلام ﴿فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون﴾ فهل ينقذ المسلمون أنفسهم من التيه لتنزل عليهم السماء بركاتها وتخرج لهم الأرض خيراتها بعد أن يرضى الله عنهم بطاعتهم له بعد الضلال عن الطريق القويم .

من أوزباكستان إلى موريتانيا

تتوالى الأحداث السياسية مع ملاحظة تركزها في بلاد المسلمين، فمن أحداث فلسطين إلى أحداث العراق إلى أحداث أوزباكستان إلى السودان فموريتانيا في تتابع دون توقف، ولا يكفي لمن يريد أن يهتم بأمر المسلمين أن يراقب الأحداث، ولا حتى أن يصفها وصفا عاما شموليا دون أن يفهم واقع الحدث ومن يقف وراءه والمقصود منه حتى يدرك أي عدو يترصب به، وكيف يوقف ما ينسجه ضد المسلمين فيفسد خطط العدو وأساليبه، ويتيح لنفسه أن يفهم طبيعة المواجهة، ويعد لذلك الخطط والأساليب المناسبة للوقوف في وجهها، أو يحذر أمتة لثلاث تقع في أحابيل الكفار ليدفع عنهم الخطر ويسد الثغرة التي تليه.

ولفهم الأحداث السياسية لا بد أن يدرك الموقف الدولي قبل كل شيء، أي لا بد من إدراك من بيده صنع القرار، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة واقع الدول ومن هي الدولة الأولى في العالم ومن يصارعها على النفوذ، وفي أيامنا هذه فإن أميركا هي المتفردة في الموقف الدولي، وهي التي بيدها القدرة على تسييره ليخدم مصالحها، ولذا كان لا بد من التركيز على فهم خطط أميركا وأساليبها أولا، وفهم مواقف الدول الأخرى التي تحاول التأثير في الموقف الدولي.

ولذلك فإنه من السذاجة أن ينظر لما يجري في مختلف بقاع العالم من أحداث يعزل عن فهم طبيعة التحركات الأميركية بناءً على ما رسمته للعالم، خاصة وأنها قد رسمت غاية لنفسها أن يكون هذا القرن قرنا أميركيا، وهي جادة في العمل على صياغة العالم بما من شأنه أن يركز لعقود طويلة نفوذها فيه.

ولتناول قضايا المسلمين لفهمها واتخاذ الموقف منها لا بد وكما أسلفنا من استحضار واقع الموقف الدولي، أي ما تريده الدولة الأولى باعتبارها المؤثر الأساسي في الأحداث؛ فمقتل قرنق مثلا جاء بعد أن تسلم فعلا نيابة رئيس الجمهورية في السودان بثلاثة أسابيع، وقرنق الذي وقع على الاتفاقيات مع الدولة في السودان تحت الرعاية الأميركية لم يلاحظ أنه كان يقف في وجه ما تريده أميركا، بل

كان ينفذ إرادتها شأنه شأن عرفات ، ولكن كلا من عرفات وقرنق شخصيات ارتبطت بمواقف أو أصبح ينظر إليها من خلال ما اتخذ من مواقف تجاهها ، وتكمن أهمية أمثال تلك الشخصيات في الخطط السياسية المنظورة في حسم توجهات الشعوب أو اتخاذ القرار الحاسم تجاه قضاياها الهامة أو المصيرية ، ولكن تلك الشخصيات التي تكبلها في العادة مواقفها أو المواقف المتخذة منها لا تصلح في أغلب الحالات للمراحل اللاحقة ، فالمتدينون اليهود ينظرون إلى عرفات باعتباره رأس المقاومة لكيان دولتهم ، لذلك لا يصلح لاستكمال ما يسمى بعملية السلام ، وقرنق كان قد وصم فصائل عديدة في جنوب السودان بالخيانة ، وبنى علاقات محددة مع المعارضة الشمالية فباتت تكبله الوعود والمواقف التي تكون أضعف تأثيرا على غيره من الشخصيات ولو كانت ضالعة معه ، ولذلك فإن ثلاثة عشر فصيلا جنوبيا كانت على خلاف مع قرنق ، أو كان هو قد اتخذ حيالها مواقف عدائية أو همشها ، توجهت بعد مقتله لتعقد الاتفاقات مع خلفه ، هذا عدا عن أن توجهها كان يرصد عند العسكريين الجنوبيين قبل مقتل قرنق بأشهر لإقصائه ، ولذلك يترجح أن أميركا واستكمال مسيرتها لصياغة السودان حيث تبغى أن ترتب أوراقه لتسير به نحو الفدرالية ، أي التفتيت الممنهج لإشغاله داخليا عن قضايا أمته ولنهب مقدراته ، عمدت إلى التخلص من قرنق باعتباره أداة تصلح لمرحلة دون أخرى فلا قيمة له كعميل ما دام لا يوجد من يقف ندا لأميركا ليتلقفه ليستعمله أداة طيعة في ظل كساد سوق الحكام والزعماء العملاء وبقائهم في ظل التفرد الأمريكي من دون ثمن .

أما موريتانيا فيبدو أن مسيرة أميركا في كنس بقايا النفوذ الفرنسي من إفريقيا رغم مساندة نظام ولد الطابع لمصالحها هي العاصفة التي أخذته في طريقها ، فيبدو أن إبراز عداء أميركا للانقلاب فور حصوله هو من أجل تلميع صورة الانقلابيين الذين استطاعت أميركا شراءهم أو الالتفاف عليهم رغم ضلوعهم سابقا مع ولد الطابع الذي كان مع رجالات حكمه يسبرون في ركب فرنسا ، ولذلك كان تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية غير معاد إطلاقا للانقلابيين بل تحدث عن حق الموريتانيين بأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، ثم شهد العالم كيف أفسح الاتحاد الإفريقي المجال لتقبل الانقلابيين رغم رأي الاتحاد في الانقلابات وعدم الاعتراف بها والعمل على إزالة آثارها ، وإذا كان ما رمت إليه أميركا من نظرة الاتحاد نحو الانقلابات مفصلا على مقياس التصرفات الممكنة لفرنسا على وجه الخصوص ، لكنه لن يكون كذلك للمعايير الأميركية وكيها بالكيل المناسب لمصالحها .

أما أوزباكستان وأحداث إنديجان فإنه سبق لوسائل الإعلام أن تحدثت عن إمكانية إقامة دولة إسلامية في إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، وكان ذلك قبل أكثر من سنتين على أحداث إنديجان ، والذي ينبغي أن يعلم أن روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي ما زالت تعتبر منطقة

آسيا الوسطى تقع ضمن نطاقها الحيوي وهي لا تتنازل عن نفوذها في تلك المناطق، ومع إصرار الروس على اعتبار تلك المناطق ضمن نطاق النفوذ الحيوي لهم، حتى مع ضعفهم في الحفاظ على ولاء الأنظمة الحاكمة فيها لهم، ومع إدراك الروس أن أميركا تريد لهم الانفصال عن منطقة آسيا الوسطى خاصة ودفعتهم تجاه أوروبا إلا أنهم ما فتئوا يؤكدون لأمركا عدم رضاهم عن ذلك، بل كانت تصرفاتهم في مؤتمر شنغهاي (٦) الأخير خاصة الحديث عن التعاون في مجال النفط ومصادر الطاقة واستغلالها لتزويد دول المنطقة ما يشعر بتوجيه رسائل للأميركان تنبئ عن إصرارهم على مواقفهم السياسية في الحفاظ على نطاق نفوذهم الحيوي في آسيا دون الانجرار لترك كل ذلك غنيمة باردة للأميركان .

ولذلك فإن أحداث أوزباكستان تفهم في ضوء التخوف الروسي من استغلال أميركا للمشاعر الإسلامية بل والتوجهات المناهضة بإقامة دولة إسلامية والذي يحذر منه أن ينساق بعض المتحمسين نحو فخ قاتل قد نصب لاصطياد تنظيمات ذات توجهات إسلامية في أوزباكستان وتسهيل الطريق لها لإيجاد كيان إسلامي يقصد منه الضغط على روسيا بتهديدها بإيجاد مشاكل كبرى لها لتقديم تنازلات للأميركان تحت ضغط إمكانية زيادة المناطق الثائرة باسم الإسلام في وجهها، فإن انصاعت كان بيد الأميركان تقويض ما اصطنعوه من كيان في أوزباكستان ولو أعلنت منه الخلافة، وبخاصة وأن وجود تنظيمات متعددة تقف وراء الحكم الجديد يمكن النفاذ من خلال ذلك إلى نبش الخلافات وأن تنهى التجربة ذاتها، ويبدو أن مما كبح اندفاع الأميركان نحو السير الحثيث لتجربة إقامة خلافة إسلامية هي التحذيرات من السلبات المترتبة وغير المتصور امتداد آثارها في منطقة العالم الإسلامي باعتبار أن استعمال الإسلام المتعلق بالحياة والعلاقات في إنجاح الأعمال السياسية الموجهة للمنطقة قد يحدث نتائج خطيرة غير محسوبة .

ولذلك فإن العدو الذي ينبغي أن تنصب الجهود لمقاومة خططه وأساليبه وكشف مؤامراته هو أميركا في المقام الأول . وعليه فإن التخلص من حكام بلاد المسلمين الخونة يخلص المسلمين من أدوات تستخدمها أميركا للإيقاع في أمتنا لإبعاد اعتناقها من نير الكفر والكفار، ولو كان حاكم مصر _مثلا_ مخلصا لم يكن ليجري في حوض النيل حدث من تمرد أو انفصال إلا وكان القضاء عليه ودفن بلائه على الأمة من أسهل الأمور، ولكن الخيانة والتربيع على العروش الصغيرة يشكلان حائلا بل وسيفا حادا تسيل له دماء أبناء الأمة مكرسا تخلفها لتمضي أميركا في مسيرتها تجاه ما تخطط له من مصير أسود لهذه الأمة . ■■

جولات رايس

قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بزيارتين للمنطقة , كانت أولها صباح يوم السبت الموافق ٦ / ١٧ قامت خلالها بزيارة كل من "إسرائيل" و السلطة الفلسطينية والأردن و السعودية و مصر و العراق , بينما كانت الجولة الثانية التي بدأتها يوم الخميس الموافق ٧ / ٢١ بزيارة السودان مروراً بـ "إسرائيل" و لبنان منهيّة جولتها بلقاءات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية كان في مقدمتهم رئيس السلطة محمود عباس .

و قد أجمعت رايس الهدف من جولاتها بقولها (أمريكا لديها استراتيجية لنشر الثقافة الديمقراطية في المنطقة ، تقوم على ثلاثة أسس هي :

١- حل مشكلة فلسطين ، والخطوة الأولى فيه هي الانسحاب من غزة ، يليها خارطة الطريق ، وإقامة الدولة الفلسطينية .

٢- حل مشكلة العراق ، وإقامة حياة ديمقراطية هناك .

٣- الأساس الثالث للإصلاح ، هو مصر (لما لها من تاريخ ومؤسسات وخبرة وتجربة سيجعل إجراء الإصلاح أمراً سهلاً) .

وركزت رايس خلال زيارتها لـ "إسرائيل" و السلطة الفلسطينية على مسألتين , الأولى مسألة الانسحاب (الإسرائيلي) من غزة و شمال الضفة و تعاون الجانبين لإتمام الانسحاب , و الثانية مسألة الإصلاحات الإدارية و المالية و القضائية في أجهزة السلطة , و قد ناقشت رايس مع أبي مازن مسألة الانفصال ودور الموفد الأمريكي الخاص وليام وورد , و في معرض حديثها عن التنسيق بين الطرفين لتنفيذ خطة الفصل قالت (إن التعاون بين الجانبين يعتبر مسألة حاسمة , وعلى كل جانب تنفيذ التزاماته ليتسنى تنفيذ الانسحاب بشكل منظم وهادئ) , و أضافت (تشكل خطة الانفصال فرصة جيدة للتقدم في العملية السياسية) , و للتأكيد على ضرورة التعاون بين الجانبين

قالت الوزيرة (ومن ثم فإن هذه العملية التعاونية أمر لا غنى عنه مطلقاً وقد تحدثت بشكل موسع مع الفلسطينيين عن الحاجة إلى التعاون . . . وسوف أتحدث عنه بشكل موسع مع الإسرائيليين) ، وقد ظهر من تصريحات راييس الإصرار الأمريكي على المضي في تنفيذ خطة الانفصال والعمل على تجاوز العقبات حيث قالت راييس (لا يوجد مزيد من الوقت لوضع مشكلات جديدة ببساطة على جدول الأعمال . . . يتعين الآن أن تكون هذه عملية نشطة لإيجاد حلول) وأضافت (نحن نعمل مع الرئيس الفلسطيني وهدفنا هو إنجاح خطة الانفصال عن غزة التي ستكون بمثابة خطوة أولى نحو الحل) ، أما فيما يتعلق بالإصلاحات فقد ركزت راييس على أن تفي السلطة بالتزاماتها خاصة في الشق الأمني وأثبتت على (الخطوات الجيدة الملموسة) التي اتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس باتجاه إصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية؛ غير أنها استطردت قائلة: (بالطبع يلزم عمل المزيد وخاصة استخدام قوات الأمن بفاعلية لمكافحة انعدام القانون ومحاربة "الإرهاب") . إن الإدارة الأمريكية ومن خلال تحركات وزيرة خارجيتها بدت مصرة على تحقيق إنجاز على صعيد القضية الفلسطينية ، ويظهر ذلك من التدخل الأمريكي حتى في أدق التفاصيل المتعلقة بالانسحاب وما سيستج عنه ووضع المعابر بين الطرفين والمطار والميناء والممر الأمن بين الضفة والقطاع ، بحيث يساعدها هذا الإنجاز على التغطية على بطء تقدم مشروعها في العراق أمام الشارع الأمريكي ، والأهم من ذلك فهي تدرك أن حل قضية فلسطين هو مفتاح مشروعها لنشر الديمقراطية) وتطبيق (الإصلاحات) في المنطقة ضمن مشروع (الشرق الأوسط الموسع) ، و لإدراك الإدارة الأمريكية للصعوبات التي يواجهها شارون على الصعيد الداخلي لإتمام تسوية مع أهل فلسطين ، فهي تدفع في اتجاه تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة وبعض مستوطنات شمالي الضفة حتى يصبح الفصل أمراً واقعاً بين الفلسطينيين واليهود، حيث يبدي المتشددون في الجانب الإسرائيلي) ممانعة لأي حل يتضمن تسليم أراضي للفلسطينيين أو إخلاء أي من مستوطنات الضفة والقطاع .

و الظاهر أن شارون و أبا مازن عازمان على التعاون والتنسيق الكامل خضوعاً منهما للإرادة الأميركية لتنفيذ الانسحاب رغم الصعوبات التي تعترض التنفيذ ، وتظهر هنا تحركات أبي مازن الهادفة لترتيب الوضع الداخلي خاصة وضع حزب السلطة (فتح) من خلال اجتماع مركزية فتح في عمان والعمل على تأليف مجلس وطني جديد يمثل جميع الفصائل خصوصاً حماس والجهاد ، إضافة إلى العمل على إنهاء ازدواجية السلطة في الجانب الفلسطيني (المنظمة والسلطة الوطنية) ، حيث تم البحث في استحداث منصب نائب لرئيس السلطة ، رشح له فاروق القدومي .

أما عن زيارة رايس لمصر التي وصلتها يوم الاثنين ٦/٢٠ فقد حاولت الوزيرة توجيه رسالة متوازنة للمعارضة والحكومة تكريسا لما أسمته أميركا (الفوضى البناء) , حيث التقت حسني مبارك و أحمد أبو الغيط , وطلبت ترتيب مقابلات مع عدد من الشخصيات المصرية بعيدا عن مباحثاتها مع المسؤولين الرسميين .

ومن بين هذه الشخصيات الدكتور أيمن نور رئيس حزب الغد والدكتورة منى مكرم عبيد المستقيلة من منصب الأمين العام للحزب والدكتور أسامة الغزالي حرب عضو مجلس الشورى عن الحزب الوطني المعارض لموقف الحكومة من تغيير الدستور ، والدكتورة منى ذو الفقار المحامية والناشطة في مجال حقوق المرأة ومنير فخري عبد النور ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بالبرلمان المصري . أما عن حيثيات الزيارة فقد صرحت رايس قبل وصولها القاهرة في ٦/١٧ (خطة مصر لإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها أكثر من مرشح غير كافية) , وإن هناك (حاجة إلى عمل المزيد " لتعزيز الديمقراطية " وإن أقرت أن إحلال الديمقراطية بشكل كامل لا يمكن أن يتم في يوم واحد) , وأضافت (نحن سنشجعهم (المصريين) على أن يحدثوا هذا التطور ، وأن يتخذوا هذه الخطوة ، وأن يدفعوها إلى أبعد مدى في مقدورهم ، ومع مواصلة الإصلاح فإن مصر سيكون لديها ، في نهاية الأمر ، انتخابات تكون المنافسة فيها مفتوحة تماما) , و لتبرير دعم الولايات المتحدة للنظام المصري لعقود مضت قالت (الولايات المتحدة ارتكبت خطأ فادحا عندما سعت ، على مدى الستين عاما الماضية ، إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية على حساب الديمقراطية ، ولم تنجز أيا منها) , و قالت أمام الصحفيين خلال المؤتمر الصحفي في شرم الشيخ (أعتقد أن أصدقاءنا المصريين يفهمون هذا (أي انتخابات حرة والسماح للمعارضة بمساحة إعلامية) ، وأنهم سيتعاملون مع مسؤولياتهم بجدية ، لأن الشعب سيتابع ما يحدث) .

يظهر من هذه التصريحات وبالنظر للسياق العام للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة أن الولايات المتحدة وبالرغم من تعثر سيرها في بناء العراق (الديمقراطي التعددي) فإنها تعمل بجد لاتخاذ مصر حجر الزاوية في الاصلاحات و السير في طريق التحول الديمقراطي لما لمصر من ثقل و تأثير في المنطقة , و هي في نفس الوقت تسير من خلال عملائها في النظام المصري و المعارضة بشكل متوازن حتى لا ينفلت الأمر من يدها , و حتى يتم دمج الشعب المصري في عملية (الإصلاح) , ليبدو الأمر و كأنه مطلب الجماهير هذا من جهة , و من جهة أخرى لتحقيق التحول الفكري عند الجمهور في مصر تجاه القبول بالديمقراطية و مفاهيم السوق الأمر الذي يضمن السيطرة الأمريكية على مصر و المنطقة ككل .

و قد طرحت رايس في زيارتها أيضا الدور المصري في تنفيذ خطة الفصل , من حيث مرابطة حرس الحدود على الجانب المصري من الحدود مع "إسرائيل" و قطاع غزة واللافت هنا أن زيارة رايس واكبها قيام شمعون بيريز ، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ، بعقد لقاء مع الرئيس مبارك ، لبحث التوقيع على اتفاق مع مصر ، حول السيطرة على ممر صلاح الدين (فيلا دلفي) ، قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، الذي يقضي ، وفق بيريز ، بسيطرة قوة مصرية على جانب من هذا الممر ، وسيطرة الفلسطينيين على الجانب الآخر ، كما واكبها ذكر موقع "القناة السابعة" العبري على الإنترنت يوم ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ أن الرئيس مبارك أبلغ بيريز "موافقته على إقامة منطقة زراعية مشتركة على الحدود المصرية - الإسرائيلية ، وأن بيريز أجرى اتصالا هاتفياً برئيس مجلس مدينة "رامات هناعف" في صحراء النقب ، وأبلغه موافقة الرئيس مبارك على مشروع زراعي ، على مستوى عال ، يندرج ضمن مشاريع التعاون الإقليمي المشتركة ، وإقامة معبر سياحي لاستقبال السائحين ، بالقرب من معبر "نيتساناه" الحدودي بين مصر و (إسرائيل) "

و قد عرجت وزيرة الخارجية الأمريكية على الأردن و أثنت على الخطوات الأردنية تجاه (الإصلاح) ، و كذلك زارت السعودية التي كان محور زيارتها لها حث السعودية على السير في طريق (الإصلاح) وقالت في تصريحات في مصر قبيل زيارتها للرياض (المواطنون الشجعان في المملكة العربية السعودية يطالبون بحكومة يمكن محاسبتها) في تعليق على حكم صدر على (إصلاحيين) وهم متروك الفالح وعبد الله الحامد وعلي الدميني بالسجن لمدة تتراوح ما بين ست إلى تسع سنوات بتهمة محاولة بث الفرقة وتحدي الأسرة الحاكمة بعد أن تقدموا بالتماس يطالب الدولة ذات النظام الملكي المطلق بانتهاج نظام دستوري ، وأضافت (ثلاثة أفراد على وجه الخصوص يعتقلون حاليا لقيامهم بتقديم التماس سلمي لحكومتهم وهذه الخطوة يجب ألا ينظر إليها على أنها جريمة في أية دولة) .

ووجهت رايس انتقادات شديدة لكل من سوريا وإيران ، وقالت إن (حالة سوريا خطيرة بصفة خاصة لأنه بينما يتبنى جيرانها الديموقراطية أو إصلاحات سياسية أخرى فان سوريا تؤوي أو تقدم دعما مباشرا لمجموعات تلجأ إلى العنف في لبنان وإسرائيل والعراق وفي الأراضي الفلسطينية) ، وأضافت (حان الوقت لكي تتبنى سوريا خيارا استراتيجيا بالانضمام إلى التقدم الذي يحيط بها من كل جانب) ، إن الضغوط الأمريكية على سوريا لا تخرج عن كونها مساعدة لبشار للسير بتنفيذ (الإصلاحات) ، و لا يوجد أية إشارة إلى أن أمريكا تريد توجيه ضربة عسكرية

لسوريا .

و في العراق أكدت راييس على ضرورة المضي في العملية السياسية و ذلك بقولها (هزيمة المسلحين لن تأتي بالسبل العسكرية فحسب ، بل بإرادة العراقيين حكومة وشعبا على الاستمرار بالمسيرة السياسية وتبنيها كبديل للعنف) و أضافت (إن التمرد عنيف جدا ، ولكن لا يمكن القضاء على حركات من هذا النوع بالسبل العسكرية فقط وإنما بإتاحة بديل سياسي قوي . . . وسيتعين على العراقيين الآن تكثيف جهودهم لإثبات أن العملية السياسية هي البديل الأمثل لهم) وأكدت راييس على أهمية اشتراك المواطنين (السنة) بشكل أكبر في صياغة الدستور العراقي الجديد، وقالت إنها قلقة بسبب عدم اشتراك (العرب السنة) بشكل كامل في العملية السياسية ، و "لأن تمثيلهم في لجنة صياغة الدستور تمثيل رمزي " ، وقالت إنها جاءت إلى العراق لتؤكد للحكومة العراقية أن الرئيس الأميركي جورج بوش يريد جدولا زمنيا للتوصل إلى دستور عراقي جديد، وأوضح (أنها متأكدة من أن العراقيين قادرون على الإيفاء بالتزاماتهم وإنجازها في منتصف آب أغسطس المقبل ومواصلة الحكومة في مهمتها للحفاظ على عراق موحد) و جددت التأكيد على بقاء القوات الأمريكية حتى تمكن الحكومة العراقية من الدفاع عن نفسها ، حيث قالت في مؤتمر صحفي مشترك مع إبراهيم الجعفري ، (وعدنا للقيادة العراقية هو أن القوات المتعددة الجنسيات الموجودة هنا ، هي لمساعدة العراق ليصبح قادرا على الدفاع عن نفسه . ونريد ذلك بأقرب وقت ممكن ، أوكد لكم ، نريد ذلك بأسرع ما يمكن) وأشارت إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهداتها في إنفاق ٢٠ مليار دولار على عمليات إعادة الإعمار ، وإعطاء الخدمات وبناء القوات المسلحة الأولوية في الاهتمام .

و في زيارتها الثانية وصلت الوزيرة الأمريكية إلى الخرطوم يوم الأربعاء ٢٠-٧ قادمة من السنغال ، أجرت خلالها مباحثات مع المسؤولين بالحكومة السودانية على رأسهم رئيس الجمهورية المشير عمر البشير ونائبه الأول د . جون قرنق ووزير الخارجية د . مصطفى عثمان إسماعيل الذي قال في تصريحات صحفية (إن المباحثات تناولت بالتفصيل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل والمرحلة التي قطعها الاتفاقية بعد إجازة الدستور القومي الانتقالي وتكوين مؤسسة الرئاسة والجهود المبذولة لقيام حكومة الوحدة الوطنية خلال الأسبوعين القادمين) وأضاف (أن المباحثات ركزت على الأوضاع في دارفور والتطورات الأمنية والإنسانية ودور الاتحاد الأفريقي وضرورة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية خطة توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور) ، و الظاهر أن هذه الزيارة هي لتفقد الأوضاع في السودان و الدفع باتجاه عقد اتفاقيات بين حكومة البشير و كل من

قوى المعارضة في شرق السودان و حركات التمرد في دارفور و حث النظام السوداني على الإسراع في ترتيب أوقافه و إغرائه بعودة العلاقات الأمريكية - السودانية إلى طبيعتها في كافة المجالات , إضافة إلى أن زيارة مسؤول كبير مثل رايس له فاعلية في تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة ككل , خاصة و أن منطقة وسط و شرق إفريقيا لم تستقر بعد لأمریکا لوجود بقايا للنفوذ الفرنسي فيها

وكان من اللافت للنظر زيارة الوزيرة الأمريكية في جولتها الثانية للبنان , فقد قطعت رايس زيارتها للأراضي الفلسطينية وانتقلت إلى بيروت في زيارة مفاجئة لم يعلن عنها في برنامجها , وجاءت من حيث توقيتها وأسلوبها تجاوزاً لما هو مألوف في العلاقات الدولية , فقد أجرت مباحثات مع النائب سعد الدين الحريري , ممثل الأكثرية النيابية في البرلمان اللبناني , ثم عقدت اجتماعات مع كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة السنيورة قبل أن تقابل الرئيس إميل لحود وتلقي النائب المعارض العماد ميشيل عون , وقد غيرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التقليد الذي كان يجعل دمشق ممراً لوصول الزائرين الأجانب الكبار إلى بيروت , وللمرة الأولى منذ سنوات طويلة تشمل جولة مسؤول أميركي في المنطقة لبنان من دون سوريا , و تأتي هذه الزيارة غير المتوقعة في إطار سعي الولايات المتحدة لترسيخ الانفصال التام بين لبنان وسوريا , ويندرج في هذا السياق الأزمة الحدودية المفتعلة من جانب سوريا والتي انتهت بفعل زيارة رئيس الوزراء اللبناني لدمشق , لتضع العلاقات السورية- اللبنانية في إطار العلاقة بين كيانين منفصلين .

ولا غرابة أن تأتي رايس لترتيب أوراق لها علاقة بسياسة أميركا الخارجية , ولكن العجيب والمفزع أن يقبع القادة والمؤثرون من أبناء الأمة في بيوتهم وبين أهليهم ينعمون بالراحة ويتقلبون في النعيم , ولا يتحرك فيهم إحساس الرجال المخلصين لإسلامهم وأمتهم وهم يشاهدون تبختر الكفار الذين استباحوا كرامة أمتهم وعزتها عدا عن ثرواتها وبقاعها , فإلى متى يجري السكوت على سطوة الخنازير النهمه وهي تفتك بكرامتنا وعزتنا , وإلى متى يتشبه بهم من نصبوا أنفسهم زعماء وقادة ومؤثرين , ألم يئن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق؟! وأي حق وأوامر الله معطلة وهو الذي حرم في كتابه أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيلاً ❀ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ❀ . ■ ■ ■

الحقوق السياسية وحق إبداء الرأي في التصور الإسلامي

قال سبحانه: (إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً). (سورة النساء)

تطفح وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والمحلية بحوارات ونقاشات حول الحرية السياسية والتعددية السياسية، حتى إن بعض الحركات الإسلامية قد جرفها هذا التيار العارم فأصبحت تنادي بالحرية السياسية والتعددية إما عن جهل وإما عن سوء نية.

وللوقوف على حقيقة الحرية السياسية والتي يتولد عنها التعددية السياسية لا بد من إلقاء نظرة أولية على ما أكدته الشريعة الإسلامية من ضمان حق الرعية السياسي في إبداء الرأي بحدود ما أجازه الشرع، وبذلك تختلف الشريعة الإسلامية اختلافاً جوهرياً في نظرتها لحق الرعية السياسي في إبداء الرأي عن النظرة لحرية الرأي السياسي في المنظور الغربي.

وسأكتفي بإلقاء الضوء على معنى إبداء الرأي والحرية السياسية في الغرب لبيان الفروق بين مفهوم إبداء الرأي من الناحية الشرعية وحرية الرأي السياسي في الفكر الغربي. تعرف حرية الرأي السياسي بأنها:

قدرة الفرد على التعبير عن أفكاره وآرائه بحرية تامة بغض النظر عن الوسيلة التي يسلكها سواء كان ذلك بالاتصال المباشر بين الناس أو الكتابة والتأليف والترجمة، أو بواسطة الرسائل البريدية والبرقية أو الإنترنت أو الصحافة والإذاعة والتلفاز أو المسرح والسينما.

ولقد نصت دساتير معظم الدول الغربية على كفالة حرية الرأي للمواطنين كما هو الحال في دساتير أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا على سبيل المثال لا الحصر.

إن المتتبع لواقع حرية الرأي يجدها مقيدة بثلاث قيود:

الأول: يتعلق بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى على وسائل الإعلام وبالتالي قدرتها على توجيهه والتحكم في مصادر الأخبار والمعلومات.

الثاني: يتعلق بالقيود التي تفرضها الدولة بحجة عدم الاعتداء على حرية الآخرين والمحافظة على الأمن الداخلي، والتي غالباً ما تستخدم كذريعة للحد من قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم.

ثالثاً: تجريم الرأي، وهو مرتبط بسياسة الدولة العامة داخلياً وخارجياً حيث لا يسمح مثلاً بنشر فكرة حول معاداة السامية أو نقد ما يسمى بمكافحة الإرهاب. فإنه على الرغم مما تؤكدته النظرية الديمقراطية من أن قيود الحريات ولاسيما ما اتصل منها بحرية الرأي - لا يستوحى من الاعتباران - إلا ما كان متصلاً بحماية أمن الجماعة ونظامها المادي، تكذبه التقنيات المعاصرة التي تعاقب على النقد ولو لم تؤد إلى إخلال بالأمن أو تخريض عليه.

إن حرية الرأي تنبع من المفهوم الغربي للحرية بشكلها الواسع والعام، فهي تتصل بالحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حرية تكوين النقابات والجمعيات وحرية الاجتماعات.

ومن قاعدة حرية الرأي المستمدة من الحرية الفردية، تنبع فكرة الحرية السياسية التي تخول الفرد في تبني ما يشاء من أفكار ومعتقدات وآراء سياسية، وحرية تكوين الأحزاب والجماعات حول الأفكار التي يعتنقها الأفراد، وذلك لأن حرية الرأي عندهم تنص على حق الفرد باعتراف الأفكار والآراء التي يشاء في أي شأن من شؤون الحياة السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والعلمية، بشرط عدم الإضرار بالآخرين.

ومن هذه الزاوية أصبحت الحرية السياسية وسيلة يتمكن بها المرء من إبراز حقوقه السياسية والفكرية في مواجهة النظام والحد من سلطة الحاكم عن طريق السماح بإبراز الرأي الفردي وتأسيس الأحزاب والنقابات.

إضافة لذلك فإن الحرية السياسية في الفكر الغربي مستمدة من كون الشعب مصدراً للسلطات وصاحب السيادة.

ولذلك فإن المفكرين الغربيين لا يميزون بين الحقوق السياسية الناجمة عن الاشتراك في جماعة مثل حق الترشح والانتخاب والتصويت، وبين الحرية السياسية، لأن مصدر الحقوق السياسية والحرية عندهم واحد وهو سيادة الشعب.

فالشعب في نظرهم هو الذي يحدد الحقوق والواجبات، وكذلك الحريات الممنوحة للأفراد والسلطة المخولة للحكام.

ولذلك ترتبط الحرية السياسية في الغرب بعدة حقوق أهمها حق المساهمة في السيادة الشعبية التي تنطلق من مفهوم إرادة الشعب وكونه المصدر لسلطات الحكومة والتي بدورها تمنح كافة المواطنين الحق في الإسهام في إدارة شؤون الدولة وتقلد المناصب وحق التصويت على القوانين تعبيراً وتجسيداً للإرادة العامة التي تلزم الحكومة بأخذ رأي الشعب أو ممثليه في تعديل القوانين الحالية أو وضع و سن قوانين جديدة .

من هذا العرض لمصدر الحقوق السياسية في الغرب يتضح الخطأ ومخالفة الشرع في جعل الحرية السياسية قاعدة يبنى عليها السلوك السياسي في الدولة الإسلامية . فالسيادة في دار الإسلام للشرع، والشعب ليس بيده صلاحية إقرار الحقوق والواجبات لأنها مقررة أصلاً في الشرع .

كما أن استعارة مفهوم الحرية السياسية يؤدي إلى خلط في المفاهيم، لأن الإسلام حدد أطراً شرعية لممارسة الحقوق السياسية، كالبيعة الشرعية في اختيار الحاكم، كما أوجب الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك ربط بين حق إبداء الرأي وبين ما يجب على المسلم القيام به حين يستشعر قيام أمر مخالف للشرع وظهوره مما يؤكد المسؤولية الفردية والجماعية وتدعم المواقف الفردية والجماعية المتصدية للانحراف عن الشريعة .

وعليه فقد ميز الإسلام في حقوق تولي المناصب السياسية والأعمال السياسية بين الأفراد بقدر التزامهم بالعقيدة والأحكام الشرعية المنبثقة عنها . وعليه فيحرم على الكافر تولي السلطة السياسية، قال تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) . كما أنه لا يجوز للمسلم الفاسق تولي الإمارة لأن الله عز وجل اشترط في الشهود العدالة فما هو فوق الشهادة وهو الحكم من باب أولى . كما جعل الإسلام الشورى حقاً للمسلمين دون غيرهم (وشاورهم في الأمر) وذلك لارتباط المعارضة السياسية بالعقيدة، إلا أنه أجاز سماع رأي غير المسلمين من رعايا الدولة لرفع أي مظلمة تقع عليهم .

وبناء على ما تقدم يتجلى بكل وضوح أن مفهوم إبداء الرأي في الإسلام ليس منطلقاً من حرية فردية تدفع المرء إلى تبنيه أو رفضه لكونه مرتبطاً بفرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لولي الأمر .

ولعل هذا يفسر جراءة الصحابة رضوان الله عليهم على قول الحق دون تحفظ، حيث استوعبوا الإطار الشرعي المنظم لإبداء الرأي في حدود واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمناصحة للحكام وجعلوه طريقة ثابتة لتقويم الحاكم إذا انحرف والمحافظة على القيم والأحكام

الإسلامية مطبقة في واقع الحياة بدءاً بالفرد فالمجتمع والدولة . فقد أخرج الطبري أن أبا بكر رضي الله عنه بعد أن انعقدت له البيعة بالخلافة خطب المسلمين (أيها الناس ! إنما أنا بشر مثلكم, وإنني لا أدري لعلكم ستكلفونني ما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل . إن الله اصطفى محمداً على العالمين وعصمه من الآفات ووقاه مكر الأعداء وإنما أنا متبع ولست بمبتدع فإن استقمتم فأعينوني وإن زغت فقوموني) فطلب منهم التزام الطاعة إن هو التزم منهج الإسلام وأن يقوموه إن هو زاغ عنه لتتحقق سيادة الشرع على الحاكم والمحكومين .

ومن الأمور الدالة على إبداء الرأي في إطاره الشرعي ما أخرجه الطبري عن عمر قال ذات يوم للصحابة رضي الله عنهم, وددت أني وإياكم في سفينة في لجة بحر تشرق بنا وتغرب, فلن يعجز الناس أن يولوا عليهم رجلاً منهم, فإن استقام اتبعوه وإن جنف قتلوه . فقال له طلحة : ما عليك لو قلت : إن أعوج عزلوه . فقال عمر : لا, القتل أنكى لمن يأتي بعده .

وعليه فلا يجوز الربط بين إبداء حرية الرأي وتأويله بالحرية السياسية وبين الحرية السياسية في الفكر الغربي والتي تدفع المرء إلى قول الحق أو عدمه وإلى تبني الخير أو رفضه من دوافع وحسابات مصلحة آنية . ويؤكد هذا المعنى أن الإسلام لم يأت مطلقاً بحكم الحريات السياسية - والتي أضحت تتغنى بها بعض الحركات الإسلامية وإنما أتى بأحكام ثابتة كالفرض والندب والإباحة والكراهة والحرمة, وأن هذه الأحكام تتعلق بالممارسات السياسية في المجتمع الإسلامي .

وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن الإسلام قرر أن الأصل في الأفعال التقيد بأوامر الله ونواهيه لقوله جل شأنه : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) .

وعليه فالحرية السياسية التي تميز للإنسان من منطلق الحرية الشخصية إبداء رأيه وفق معتقداته الذاتية مرفوضة أصلاً, لأن المسلم مقيد بأحكام الشريعة الغراء, فلا يسمح له باعتناق أو المناداة والدعاية لأفكار الكفر كالشيوعية ومنها الاشتراكية وكذلك الرأسمالية والديمقراطية التي تعتبر الإطار السياسي للمبدأ الرأسمالي القائم على فصل الدين عن الحياة, فضلاً عن ارتداده عن الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " . أو الطعن في أحكامه أو التعرض لشخص النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن الذات الإلهية لقوله تعالى : (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون) . وعليه

فإنه يحرم شرعاً تكوين الجماعات والأحزاب السياسية التي تقوم على مفاهيم وأفكار مخالفة للشرع أو التحالف معها من أجل دخول المجالس النيابية والاشتراك في أنظمة الحكم الوضعية . وما يهمنا تأكيده في هذا السياق هو أن القاعدة التي تبنى عليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة الإسلامية مقيدة بالشرع الحنيف وليست منطلقة من فكرة الحريات السياسية الغربية للتضارب الشديد بين المبدئين, وذلك لأن الحرية السياسية تفترض سيادة الشعب وهو ما يرفضه الإسلام حيث جعل السيادة للشرع وحده, إضافة إلى أن إبداء الرأي الذي أباحه الشرع وأوجهه في بعض الحالات يختلف بشكله ومضمونه عن الحرية الفكرية في المنظور الغربي والتي تبيح للأفراد تبني ما يشاؤون من معتقدات وأفكار شريطة عدم الإضرار بالآخرين .

إن إبداء الرأي في الإسلام واجب شرعي على المسلم وحق له ضمن المنظور الشرعي لذلك نرى أن الإسلام يقرر أحكاماً شرعية ثابتة تنظم الممارسات السياسية أهمها جعل الدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على المسلمين أفراداً وجماعات, وينبغي على الدولة تمكين رعاياها من القيام بهذا الفرض ومزاولته وأن لا تقصر هي أيضاً فيه لقوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).

ومن هذا الفهم الشرعي يمكننا القول بكل أمانة وصراحة بأن الدولة الإسلامية تمتاز عن غيرها من الدول بكونها الدولة الوحيدة في العالم التي ينص دستورها الشرعي على فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن كونه حقاً سياسياً للمسلمين . ■■

" قال عليه السلام : المؤمنون بعضهم لبعض نصحة وادون، وإن بعدت منازلهم وأبدانهم، والفجرة بعضهم لبعض غششة متخاونون، وإن اقتربت منازلهم وأبدانهم " أخرجه ابن حبان عن أنس.

الوضع في إيران

كان فوز محمود أحمددي نجاد على منافسه القوي رفسنجاني - الذي توقع فوزه جميع المراقبين - لافتا للنظر، ومما يسترعي الانتباه الهجوم الأميركي عليه بمجرد إعلان فوزه، حيث وصفت وزيرة الخارجية الأميركية الانتخابات الإيرانية الأخيرة بالشكلية وقالت أن الحكومة المزعم تشكيلها برئاسة أحمددي نجاد غير شرعية، و حملت على النظام في إيران بانتقادها (الوحشية المنظمة للنظام الإيراني)، واتهام الولايات المتحدة له بالمشاركة في احتجاز الرهائن الأميركيين في سفارتها في طهران عام ١٩٧٩ الأمر الذي نفته إيران، و يضاف إلى ذلك إدعاء النمسا بأن نجاد شارك في اغتيال قيادي كردي في فيينا، و لفهم الأحداث الأخيرة لا بد من استعراض موجز لواقع إيران السياسي وماهية علاقتها مع أميركا .

فبعد أن كانت إيران ترفع شعار فصل الدين عن الدولة وتطبيقه عمليا زمن الشاه، استطاعت أميركا في غمرة صراعها مع الدول الاستعمارية الأخرى وعلى رأسها بريطانيا أن تستغل الشاه أسوأ استغلال حتى استطاعت التخلص منه، و جاءت بالثورة الخمينية التي رفعت شعار الإسلام، و من خلال تلك الثورة ركبت الولايات المتحدة موجة الإسلام المتصاعدة في إيران بخاصة و بلاد الإسلام عموما، بغية تحقيق أهدافها الاستعمارية من جهة و حرف و وأد التحرك الإسلامي المخلص في مهده من جهة أخرى، وعلى ضوء ما تقدم أصبح للمرجعيات الدينية في إيران اليد الطولى في الحكم، بل و أصبحت لهم الكلمة الفصل في الشؤون الداخلية الإيرانية و حتى الخارجية ضمن الحدود المرسومة لهم مسبقا من قبل أميركا و لخدمتها، و قد آتى هذا التوجه أكله في خدمة المصالح الأميركية، في الخليج بخاصة و في العراق وأفغانستان وبعض الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره .

إلا أن الولايات المتحدة و بعد تفردا بالموقف الدولي و منذ مطلع القرن الحالي بخاصة بدأت

حرباً _ بشكل مستتر ثم علني _ على الإرهاب (الإسلام) و من ذلك مشروعها للشرق الأوسط الموسع الذي من شأنه إدخال (إصلاحات) على المنطقة الإسلامية, والعمل على إدماج شعوب المنطقة في مشروعها للتغيير من خلال تبني هذه الشعوب لوجهه نظرها و بالتالي إبعاد أي أثر للإسلام في الحياة حتى و لو كان من صنعها, لذلك فهي جادة على ما يبدو في التخطيط لإبعاد المرجعيات الدينية في إيران عن الحكم وعن أي تدخل في سياسات إيران مستقبلاً, الأمر الذي يحتاج إلى تغيير عقلية الشعب الإيراني, الذي تربى على أن إيران دولة دينية وتربى كذلك على العداء المطلق لأميركا.

و لتحقيق هدفها سعت أميركا إلى إحداث التغيير من داخل المؤسسة الدينية, وبعد وفاة الخميني مارس عميلها رفسنجاني - وهو من المؤسسة الدينية - الدور الأكبر في إرساء أسس هذا التغيير تمهيداً للفصل بين المؤسسة الدينية و الدولة, و من بعده جاء محمد خاتمي الذي هو أيضاً من ذات المؤسسة, إلا أنه قاد ما عرف بالتيار الإصلاحي مقابل التيار المحافظ (المؤسسة الدينية), واستمر الصراع على أشده بين التيارين, إلا أن خاتمي و جماعته من الإصلاحيين لم يحدثوا الأثر المرجو, نظراً لتركز أهم مراكز صنع القرار بيد المحافظين و توفر قاعدة شعبية تدعمهم و هذا يعود إلى طبيعة المسلمين الشيعة و ارتباطهم الوثيق بمرجعياتهم, فبدأت الولايات المتحدة باستخدام أسلوب آخر يقضي بإفساح المجال للمحافظين باستخدام سلطاتهم لتضعهم في مواجهة الشعب الإيراني مباشرة لتستنفذ أغراضها منهم و من ثم إسقاط أوراقهم و إبعادهم عن الحكم بعدما يكون قد تم حشد الشارع لصالح الإصلاحيين, و كان البدء بفوز المحافظين في الانتخابات التشريعية, و من ثم فوز نجاد المحسوب عليهم, و بذلك عادت السلطة للمحافظين المتحصنين بسلطة المؤسسة الدينية حيث سيؤدون معها الدور المرسوم و الذي سيتولد عنه نتائج و ممارسات ستؤدي إلى دفع الشعب في إيران إلى أحضان الإصلاحيين.

لذلك فأمركا أرادت لنجاد الفوز, و هيأت الظروف لذلك الفوز؛ حيث تم حصر المرشحين من قبل مصلحة تشخيص النظام ليتم اختياره مع ستة آخرين من بين أكثر من ألف مرشح للرئاسة, و ستعمل على تهيئة الأجواء له لتنفيذ قيادة إيران "لللهلال الشيعي", كما ستعمل على إضعاف المحافظين مستقبلاً من خلاله, لذلك فهي بدأت شن الهجوم عليه حتى قبل أن يتسلم مهام منصبه؛ لتكون ساحته بريئة من العلاقة مع أميركا.

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني و الضجة المثارة حوله منذ أشهر فإنه غير خاف أن ذلك يتناسب مع سعي أميركا للحد من انتشار التسليح النووي في العالم لتعزيز تفردتها تحت ذرائع

مختلفة، وفي حالة إيران فإنه يراد أن تكون أنموذجا في آسيا للضغط على بقية دولها بما فيها روسيا والصين للحد من قدراتهما النووية، بالتوازي مع الضغوطات الآتية من جهة الهند وباكستان و سابقهما النووي الذي هو من افتعال أميركا لذات السبب، ومن جهة أخرى فإن البرنامج النووي الإيراني يشكل ضغطا على (إسرائيل) لحملها على السير في التسوية السلمية كلما اقتضى الأمر الضغط عليها، ومستقبلا إرغامها على التخلي عن برنامجها النووي للأغراض العسكرية.

ورغم أن البرنامج النووي الإيراني - المبالغ فيه - قد جرى تحت سمع أميركا وبصرها، وذلك بعد أن غضت الطرف عن تعاون روسيا مع إيران في المجال النووي، بل وتقديم الدعم الكامل وبناء المحطات النووية وتزويدها بالوقود من طرف الروس، إلا أن البرنامج اكتسب مع مرور الوقت طابعا وطنيا لدى الشعب الإيراني ولدى بعض القوى السياسية الإيرانية، نظرا لطموح مسلمي إيران لامتلاك القوة الرادعة، مما جعل هذه النظرة تشكل عقبة أمام إيقاف هذا البرنامج، لذلك فقد عمدت أميركا من خلال عملائها في إيران ومنهم الرئيس محمود أحمددي نجاد ومن سبقه للعمل على تهيئة الرأي العام للقبول بالتخلي عن قدرات إيران النووية وتحويلها في أحسن الأحوال إلى الاستخدام السلمي، مع الإبقاء على إمكانية التلويح بقدرة إيران على تطوير برنامجها لتصبح إيران في الظاهر أكثر قدرة على استقطاب " الشيعة " في المنطقة الإسلامية مقابل " السنة " التي حاولت أن تصنع لها مرجعيات من مثل يوسف القرضاوي، ولكن يبدو أن ما هو أكثر فاعلية كما ثبت لها هو إذكاء فتيل الفتنة بتكثيف الأعمال المثيرة تحت اسم القاعدة ومن حولها.

أما ما أقدمت عليه الحكومة الإيرانية الجديدة باتخاذ القرار بفتح محطة أصفهان وعودة العمل على تخصيص اليورانيوم، فقد أظهرت إيران في تلك الخطوة وكأنها متحدية لـ (المجتمع الدولي) وهذا الإجراء سيفتح الباب للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للضغط على إيران من خلال التهديد بتحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن واتخاذ موقف دولي ضد إيران، مما سيعطي المبرر لنجاد وطاقمه للإذعان للمطالب الدولية، وليكون أنموذجا لدول آسيا الأخرى.

أما الدور الخطر الذي يبدو أن أميركا ستدفع الحكومة الإيرانية الجديدة نحوه في هذه المرحلة فهو الاستقطاب " الشيعي " مقابل " الجانب السني " في المنطقة إمعانا في سيرها نحو الفصل المذهبي تلك الفتنة التي يراد إيقاع المسلمين في آتونها بما يجعل استحواذ أميركا على المنطقة وضمها ضعفا مؤكدا، وما الحديث المبكر لعبد الله ملك الأردن عما يسمى بالهلال الشيعي إلا توجيهها للأنظار

في المنطقة نحو ما يراد أن يتركز ويلتفت إليه تفكير الناس. ■■

من تاريخ المسلمين

(نقلا عن كتاب " تاريخ غزوات العرب في فرنسا
وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط " تأليف الأمير شكيب أرسلان)

١ _ ((انتهى ما جاء في دليل أربونة . وهذا غير مطابق لما في تواريخ العرب . انظر إلى ما جاء في نفح الطيب في هذا الصدد ، قال " كان هشام (ابن عبد الرحمن الداخل الأموي) يذهب بسيرته مذهب عمر بن عبد العزيز ، وكان يبعث بقوم من ثقاته إلى الكور ، فيسألون الناس عن سير عماله ويخبرونه بحقائقها . فإذا انتهى إليه حيف من احدهم أوقع به وأسقطه أو أنصف منه ولم يستعمله بعد . ولما وصفه زياد بن عبد الرحمن لمالك بن أنس ، قال : نسأل الله تعالى أن يزين موسمنا بمثل هذا . وفي أيامه فتحت أربونة الشهيرة ، واشترط على المعاهدين من أهل جليقية من صعاب شروطه انتقال عدد من أحمال التراب من سور أربونة المفتحة يحملونها إلى باب قصره بقرطبة وبنى منه المسجد الذي قدام باب الجنان وفضلت منه فضلا بقيت مكومة . وقاسى مع المخالفين له من أهل بيته وغيرهم حروبا ، ثم كانت الدائرة له . وقصد إلى بلاد الحرب غازيا ، وقصد " البة " والقلاع ، فلقي العدو وظفر بهم وفتح الله عليه سنة خمس وسبعين . وبعث العساكر إلى جليقية مع يوسف بن بخت ، فلقي " ابن منده " وهزمه ، وأتخن في العدو . وفي سنة ست وسبعين بعث وزيره عبد الملك بن عبد الواحد ابن مغيث لغزاة العدو ، فبلغ البة والقلاع فأتخن في نواحيها . ثم بعثه في العساكر سنة سبع وسبعين إلى أربونة وجرندة ، فأتخن فيها ووطئ أرض برطانية)) ص ٦٦-٦٧ .

٢ _ ((ومات الامبراطور لويس سنة ٨٤٠ فوق الخلف بين اولاده ، واغتتم المسلمون هذه الفرصة فدخلوا من مصب نهر الرون ، كما جاء في مجموعة مؤرخي فرنسة للدون بوكه ، وعاثوا _ حسب تعبيرهم _ في مدينة آرل ونواحيها . وفي الوقت نفسه أغار موسى أمير تطيلة

في بلاد نابار وأوغل حتى بلغ أرض سردانة، واكتسح تلك البلاد (١). وكانت في تلك الأيام قد ساءت الأحوال في فرنسا إلى الدرجة القصوى بسبب الحروب. وأصبحت قد انتشر سلكها وتعطلت حلاها، وتقاسم جنوبي فرنسا ثلاثة ملوك: الإمبراطور لوثير LOTHAIRE والملك شارل الأصلع والملك الشاب بين بن بين الذي كان ملكا على اكيثانية. ثم ثار أمير اسمه فولكراد FOLCRAD على الإمبراطور وسمى نفسه كنت آرل وبروفنس. وقد بلغ حب الشقاق وفساد الأخلاق أن الكثيرين من سلالة شارل مارتل وبين القصير وشارلمان كانوا يستنجدون بالأعداء والأجانب بعضهم على بعض. ولم تكن إيطالية بأحسن حالا من فرنسا لأن المسلمين كانوا استولوا على جزيرة صقلية، وكان اثنان من أمراء المسيحيين يتنازعان الإمارة في بلاد بينيفتي بقرب نابولي، فاستنجد كل منهما بالمسلمين الذين كانوا في صقلية، فدخل المسلمون إلى الأرض الكبيرة واستولوا على قسم كبير منها.) ص ١٥٠-١٥١

(١) أشار رينو إلى هذا الخبر نقلا عن المقرئ. وقد راجعنا كلام المقرئ في النسخ، فرأيناه يقول: أنه في سنة سبع وعشرين ومائتين بعث عبد الرحمن العساكر إلى أرض الفرنجة وانتهوا إلى أرض بريطانيا وكان على مقدمة المسلمين موسى بن موسى عامل تطيلة ولقيهم العدو فصبر حتى هزم الله عدوه وكان موسى في هذه الغزاة مقام محمود. ■■

قال عليه السلام: ما يجد الشهيد من مس القتل إلا كما يجد

أحدكم من مس القرصة. أخرجه الترمذي عن أبي هريرة.

* * * * *

قال الشاعر:

رماك بأخرى نوؤها متفاقم

إذا أنت أقررت الظلما لامرئ

فما لك منهم إن تمكن راحم

فلا تبد للأعداء إلا خصومة

خوف الفتنة لتبرير التقاعس عن حمل الدعوة

كثيرا ما يستعمل الشارع لفظا _ سواء في الكتاب أو السنة _ في مواضيع مختلفة، يكون استعماله في كل موضوع يختلف تماما من حيث المعنى، وما يترتب عليه من أحكام، عما يستعمله في الموضوع الآخر. ولا يستقيم المعنى، ولا ما يترتب عليه من أحكام إلا بوضع النص في الموضوع الذي جيء به من أجله.

وهذا ما يوقع غير المتبصر في الخلط أو اللبس، أو يوجد فرصة للمتربص بالإسلام والكائد للمسلمين ليعمي عليهم ويلبس عليهم دينهم.

فمثلا كلمة "سنة" استعملت عند علماء الأصول في بحث مصادر التشريع باعتبارها مصدرا من مصادر التشريع كالقرآن سواء بسواء، واستعملت في الفقه بمعنى المندوب كحكم شرعي مقابل الفرض. كما استعملت في القرآن كثيرا بالمعنى اللغوي؛ أي بمعنى الطريق المسلك، وسنة الله أي طريقة حكمته وطريقة طاعته. وهذا ما جعل بعض من يجهلون الإسلام يخلطون بين الأحكام الشرعية، جاعلين الفرض مندوبا، والمندوب فرضا باعتبار أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بذلك كله، دون تمييز بين ما طلبه الشارع طلبا جازما أو غير جازم، أو بين استعماله بالمعنى الأصولي أو الفقهي أو اللغوي.

ولقد وردت كلمة "الفتنة" في النصوص الشرعية واستعملت في مسائل مختلفة بمعان مختلفة، فقد استعملت "الفتنة" لغة بمعنى الاختبار كما في قوله تعالى ﴿وَفَتْنَاكَ فِتْنَانَا﴾، واستعملت أيضا بمعنى الابتلاء كما في قوله تعالى ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾، واستعملت أيضا بمعنى الإضلال كما في قوله تعالى ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يُفْتَنُوا﴾، كما استعملت "الفتنة" في وصف القتال غير المشروع الناشئ بين المسلمين أنفسهم، كما في قوله صلى الله عليه وسلم "تكون فتن، النائم فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الراكب...". الحديث.

وعلى الرغم من أن الشرع استخدم هذه الكلمة في هذه المواضع المختلفة ونزلها على هذه الوقائع المتباينة، إلا أن هناك من يحاول الخلط في وصف أعمال فرضها الله على المسلمين بالفتنة، وذلك كالعامل لإقامة الخلافة الراشدة، أو التصدي للحكام الظلمة، أو مقاومة احتلال غاشم لبلد من بلاد المسلمين أو غير ذلك، وحتى يجلى هذا الأمر كان لا بد من الرجوع للنصوص التي وردت فيها هذه الكلمة وفهماها فهما تشريعيا، وبناء على ذلك:

١ _ استعملت الفتنة لغة بمعنى الاختبار والابتلاء، قال الأزهري وغيره: **جِماعُ معنى الفتنة** الابتلاء والامتحان والاختبار، وأصلها مأخوذ من قولك **فتنتُ الفضة** والذهب إذا أدبتهما بالنار لتمييز الرديء من الجيد، كما يقال في اللغة "رماه بشدة ليختبره" وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين﴾ وقال تعالى ﴿ونبلوكم بالخير والشر فتنة﴾ فكما يختبر الإنسان بالشدة والرغبة، يختبر بالرغبة والاستهواء، وحذر القرآن من وسائل الفتنة من مثل الأبناء والنساء والمال.

٢ _ كما وردت كلمة "الفتنة" في اللغة بمعنى: الضلال والإثم. والفتان: المضلُّ عن الحق. والفتان: الشيطان لأنه يُضِلُّ العبادَ، صفة غالبية، وفتنة: أي عذبه ليحوّله عن رأيه أو دينه. وقد كثرت النصوص في هذا المعنى من حيث إجبار الكفار للمسلمين على الردة عن دينهم، وإشاعة الخوف والاضطراب في صفوفهم، والسعي للفساد وإيقاع الحرب بينهم، والتسبب في بلبلة الأفكار والتضليل والخلط عندهم، مع استعمال كل الوسائل سواء أكانت ترهيبية أو ترغيبية، مادية أو غير مادية، قال تعالى ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾، وقال تعالى ﴿قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾ و"فتنة" هنا بمعنى ردة. وقال ﴿واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل﴾ أي محاولة ثنيكم عن دينكم، وقال ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير . . . إلى قوله . . . والفتنة أكبر من القتل، ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾.

وقال في سورة القتال ﴿ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة، وفيكم سماعون لهم . . .﴾ وقال ﴿لقد ابتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمر﴾. وقال ﴿. . . ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . . .﴾ . . . وغير ذلك كثير.

ونلاحظ أن كل ما يتعلق بهذا المعنى للفتنة أو معظمه جاء ضمن سياق آيات الجهاد والقتال حفاظا على الدين، وفيه فرض على المسلمين كأمة التصدي للكفر وأعدائه، وأوجب عليهم

القتال دون النظر إلى ما يترتب على هذا من نتائج؛ من خسائر في الأرواح والأموال، أو غير ذلك. واعتبر التقصير في ذلك ضياعاً للدين، وهلاكاً للمسلمين. والتصدي المفروض هنا هو تصد جماعي تقوم به الأمة ضمن ما تقوم به من جهاد مما يتطلب وجود دولة بخليفة وجيوش تبطل كيد هؤلاء الماكرين، وإن كان التصدي الفردي جائزاً، ويثاب عليه صاحبه.

٣_ واستخدمت كلمة الفتنة مقرونة بالقتال غير المشروع مما جعل لها معنى اصطلاحياً أو شرعياً، وهو "القتال غير المشروع بين طائفتين أو أكثر من المسلمين" وفي هذه الحالة حرمّ الشرع استعمال السلاح.

فالمقصود بالفتنة هنا إذا كان هنالك وضع لا يستبين للمسلم فيه وجه الحق، ولا في أي جهة يكون، أي هي في حق من لم يظهر له المحق من المبطل من المتقاتلين في الفتنة، أو في الحرب بين طائفتين ظالمتين، وإلا يجب قتال الفئة الباغية والوقوف بجانب من يكون معه الحق.

ففي هذه الحال يعتزل المسلم الفتنة حتى يستبين له وجه الحق حفاظاً على أرواح المسلمين، وحتى تهدأ "الفتنة" وتخمد، والتي تكون كالزوبعة أو كالإعصار، لا يستطيع من لفتته أن يستبين من أمره شيئاً، فإن استبان وجه الحق من الباطل وقف بجانب الحق دفعا للباطل غير آبه بما ستؤول إليه النتائج مهما عظمت. وما حصل من بعض الصحابة الذين لم يستطيعوا أن يستبينوا وجه الحق أهو مع علي رضي الله عنه أم مع عائشة وطلحة والزبير رضوان الله عليهم مثال على ذلك. فإنهم اعتزلوا القتال، وسموا ذلك "فتنة" بينما الصحابة الآخرون شاركوا كل حسب قناعته إما مع هذا أو ذاك، واعتبروا قتالهم عن بينة، ووقفاً بجانب الحق.

والنصوص الواردة في مثل هذا—أي وجوب الاعتزال وعدم استعمال السلاح كثيرة منها: قوله صلى الله عليه وسلم "القاتل والمقتول في النار" وعلل استحقاق المقتول النار بأنه "كان حريصاً على قتل صاحبه". في حين أوجب عليه أن يلتزم بيته، فعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "في الفتنة كسروا فيها قسيكم، وقطعوا أوتاركم، واضربوا بسيوفكم الحجارة، فإن دخل على أحدكم في بيته فليكن كخير ابني آدم".

وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، قال أرأيت إن دخل عليّ بيتي فبسط إليّ يده ليقتلني؟ قال: كن كابن آدم" ويقصد هنا أن يتأول الآية ﴿لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾.

ومثله في رواية البخاري مع زيادة قوله بعد الماشي خير من الساعي "من تشرف لها

تستشرفه، فمن وجد فيها ملجأً أو معاذاً فليعذب به .

وعن أبي ذر قال، قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يا أبا ذر، قلت لبيك وسعديك، قال: كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم؟ قلت: ما خار لي الله ورسوله. فقال: عليك بما أنت منه، قلت يا رسول الله ألا أخذ سيفي فأضعه على عاتقي؟ قال: شاركت القوم إذن. قلت فما تأمرني؟ قال: تلزم بيتك. قلت فإن دخل علي بيتي؟ قال فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ثوبك على وجهك يوء بإثمك وإثمه .

وعن المقداد بن الأسود قال " أيم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلاثاً " إن السعيد لمن جنبَّ الفتن، ولمن ابتلي فصبر فوآهاً " .

وبهذا فإن الشارع استعمل كلمة فتنة لواقع معين، وأعطاهما حكماً شرعياً معيناً، وهي هنا عدم استعمال العمل المادي (المسلح) أي القوة، فتكون الفتنة بهذا المعنى قد أخذت حكمها من النصوص الدالة عليها، فلا يجوز الاستدلال على واقع آخر يختلف عن هذا الواقع بأدلة هذا الواقع من مثل النصوص التي سقناها آنفاً.

ومثل ذلك النصوص الواردة في طاعة الحاكم الظالم . وهو الحاكم المسلم الذي استلم الحكم فعلاً بطريقته الشرعية، أي بالبيعة، ويطبق الإسلام، لكنه يسيء التطبيق دون أن يأمر بالكفر البواح أو الصراح وهو الكفر الذي دلت عليه أدلة قطعية كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " . . . إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان " حتى لا تكون له شبهة أنه يحكم بالإسلام حسب فهمه واجتهاده، وإن خالف فهم غيره. فإذا ثبت قطعياً أنه أظهر الكفر البواح وجب إشهار السلاح في وجهه وقتاله ومن معه، وعلى هذا اتفاق العلماء في الخروج عليه إن أمر أو حكم بالكفر البواح، وبحمل السلاح في وجهه إلى أن يرجع أو يعتزل.

أما من يحكم بالإسلام—حتى ولو أساء بظلم أو فسق في نفسه—فمثل هذا الحاكم الظالم أو إمام الجور يوصف بالفاسق فيطاع لكنه يحاسب بما هو دون حمل السلاح.

ففي حديث حذيفة بن اليمان " تسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع " وعن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية " وعن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا " .

وطاعة الحاكم شدد عليها الإسلام حتى ولو فعل المعصية، واستثنى منها إذا أمر بمعصية، قال صلى الله عليه وسلم "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".

وقال "ألا من وُلِّي عليه وال فرأه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدا من طاعة".

وقد شدد الإسلام على حرمة نزع يد الطاعة من الحاكم، بأحاديث كثيرة ما دام يطبق الإسلام وكنى عن ذلك بقوله "ما أقاموا فيكم الصلاة" وبقوله "لا، ما صلُّوا".

ومحاسبة الحاكم الجائر الذي لا يجوز أن يحمل عليه السلاح تكون باللسان وبالإنكار عليه وتكون فرضاً، والقيام بها هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وظلم الحاكم وهضمه حقوق الرعية هو من أكبر المنكرات. وأدلة النهي عن المنكر مستفيضة، من آيات وأحاديث بالإضافة إلى ما جاء خاصاً في محاسبة الحاكم مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" ولما سئل عن أفضل الجهاد، قال عليه السلام "كلمة حق تقال عند ذي سلطان جائر" بل واعتبر القتل في سبيل هذا يجعل صاحبه سيد الشهداء لقوله "سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله".

هذا ما ورد في الفتنة من معان في اللغة والشرع. إلا أن هناك من حرّم أفعالاً بناءً على ما ستؤول إليه من إراقة دماء، وما يترتب عليها من أذى للمسلمين، فحرموا القيام بالأعمال التي ستؤدي إليها، وحرّموا استعمال السلاح للوصول إليها، ووصفوا كل ذلك بالفتنة. وقد استدلوا على التحريم لها بما سبق وأن بيناه من أدلة جاءت لغيرها. فخلطوا بين مسألة محاسبة الحاكم المسلم الذي يطبق الإسلام ولكنه يسيء تطبيقه، دون إشهار السلاح في وجهه، كما ورد آنفاً، وبين الحاكم الذي يأمر بالكفر البواح أو يسكت عليه كالسكوت على الردة أو تطبيق الكفر. وكذلك من يغتصب سلطان الأمة، وحقها في تنصيب حاكم ينوب عنها فيما فرض عليها، وهو تطبيق الإسلام في الداخل وحمله للناس في الخارج. فسمّوا السعي لإرجاع الحق إلى أصحابه، ووضع الأمور في نصابها—وكما طلبه الشرع—سمّوه فتنة، لما سيترتب عليه من نتائج، مع أن الشرع جعله فرضاً، وأوجب القتال في سبيله، وخلطوا بين ما سمّوه هم فتنة، من عمل لإرجاع الأمور إلى نصابها، وما سماه الشرع فتنة؛ وهي "القتال غير المشروع بين طائفتين أو أكثر من المسلمين"، أو حينما لا يتبين للمسلم المحق من المبطل، فيكون قتالاً عن عمية لا عن حق، وأعطوه—أي ما سمّوه هم فتنة—نفس الحكم من عدم

استعمال السلاح كما سبق .

ولرد ادعاء هؤلاء ، وخطهم الأمور ، سنبين ذلك فيما نتعرض له بالتفصيل الآتي :

أولاً: إن الحكم الشرعي المتعلق بالفعل يكون بما دلت عليه النصوص وليس بما يترتب عليه -أو يظن ما يترتب عليه- من نتائج . وهذا ما يسمى بمآلات الأفعال .
وهذه القاعدة باطلة من وجوه منها :

١- تعني هذه القاعدة -وما رتب عليها من قواعد وهي : قاعدة سد الذرائع ، وقاعدة رفع الحرج ، وقاعدة الحيل- أن يأخذ الشيء حكم نتيجته . وهذا باطل لأن الذي يحدد حكم الشيء هو الوحي ، والذي يحدد المصلحة المبنية على نتيجته هو العقل عند من يقول بمآلات الأفعال . فجعل العمل أو الشيء يقام به بناءً على نتائجه وما تجره من مصلحة أو مفسدة ، وجعل العقل هو المشرع لا الأدلة التي جاء بها الوحي ، كاف في بيان بطلان هذه القاعدة .
فإذا جاء النص يقول بفرض هذا العمل أو حله ، وجاء العقل يقول إن هذا العمل تترتب عليه مفسدة فلا يقام به ، يسقط قول العقل ، وينفذ ما طلبه النص ، ويكون هذا حكم الله تعالى في حق المخاطبين به .

٢- إن الدافع إلى النظر للنتائج وما يترتب عليها من مصلحة أو مفسدة هو الحرص على مصلحة المسلمين ، فيظهر وكأن المعتبر لهذه المصلحة أشد حرصاً من الشارع على العباد ومصالحهم .

٣- إن العقل المخلوق المحدود لا يصلح لتحديد النتائج وما يترتب عليها من مصالح ، فضلاً عن تفاوت واختلاف الحكم من شخص لآخر . وما نحن بصدد أكبر مثال على ذلك ؛ فكيف كان حال المسلمين حينما كانوا يضحون ويقتلون دون النظر إلى النتائج . . وكيف حالهم اليوم حين تقاعسوا عن الجهاد وعن التضحية؟! .

ولهذا فقاعدة مآلات الأفعال وما ترتب عليها من قواعد باطلة لأنها تصادم الشرع ، وتجعل للعقل صلاحية إعطاء الأفعال والأشياء أحكامها ، وصلاحية تحديد النتائج وجعلها أساساً للتشريع وهذا كله باطل .

فإذا كان قتال السلطان المتغلب لاستعادة السلطان للأمة ، واستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة ، يتطلب التضحية وإراقة الدماء ، ينظر إلى الأدلة والنصوص لتحقيق ما طلبه الشرع ولا ينظر إلى النتيجة مهما كانت فإن المصلحة فيما طلبه الشارع وليس فيما حدده العقل .

ثانياً: وفي مثل هذا يقال في حكم المعتصب للحكم، فالشرع جعل السلطان للأمة، تعطيه بإرادتها لمن ينوب عنها فيما كلفت به من الله تعالى ليطبق عليها الإسلام بأحكامه، وتمثل إرادتها هذه بالبيعة، واغتصاب الحكم يلغي هذه الإرادة، ويسلبها هذا الحق، وأحاديث البيعة للرسول وطلبه بالوفاء ببيعة الخلفاء من بعده تدل على ذلك. وإن من يغتصب السلطة من الأمة حكمه حكم أي غاصب يقاتل دفاعاً عن حق الأمة بغض النظر عن النتيجة فهو من أعظم المنكرات والجرائم.

وتغلظ العقوبة على الغاصب، ويعتبر عمله من الكبائر ويقاتل حتى يرد ما اغتصب، روى مسلم وأحمد عن أبي هريرة، قال: "جاء رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك. قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله. قال أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد. قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: هو في النار". وفي رواية "يا رسول الله: أرأيت إن عدا على مالي؟ قال: انشد الله، قال: فإن أبوا علي؟ قال: قاتل، فإن قُتلت ففي الجنة، وإن قُتلت ففي النار"

ففي هذا الحديث جواز مقاتلة من أراد أخذ مالك من غير حق دون تفريق بين الكثير والقليل، والتافه والعظيم، إذا كان الأخذ لغير حق، والنصوص في هذا كثيرة.

هذا هو حكم الغاصب وهذا دليله، وهو حكم من يأخذ السلطة بالقوة من غير أن تعطيه إياه الأمة. وذلك بأن يُقاتل بالسيف أي باستعمال السلاح حتى تسترد هذه السلطة للأمة. وإن قُتله أثناء القتال جائز شرعاً، وإذا قتل فهو في النار، وكل من يقتل معه ممن يعاونونه كذلك في النار. والذين يُقتلون وهم يقاتلون معتصب السلطة فهم في الجنة، وهم من شهداء الآخرة. ويستمر قتاله حتى تسترد السلطة، مهما طال الوقت ومهما احتاج الأمر من جهد وتضحيات وبذل دماء وأموال. وإذا استسلم، قبل أن يقتل ورد السلطة للأمة، يعاقب ويغلظ عليه في العقاب.

إلا أنه مع وضوح الأدلة في هذا الأمر، ووضوح ما ترتب عليها من حكم فإنه وجد من استثنى الحاكم المعتصب للسلطة من أدلة الغضب دون أي وجه للاستثناء أو دليل يدل عليه. وإنما احتجاجاً بأدلة محاسبة الحاكم الظالم التي سقناها من قبل، وأخيراً بقاعدة "مآلات الأفعال" التي بينا بطلانها، فقالوا إن الصبر على المنكر من الحاكم أخف ضرراً من إراقة الدماء وإيجاد الفوضى والفتن.

ونظرة واحدة إلى تصدي الصحابة والمسلمين ليزيد الذي أخذ البيعة دون إرادة المسلمين،

فاغتصب سلطانهم وما ترتب على ذلك من خروجهم عليه ، ومن سفك دماء في المدينة (معركة الحرة) وما قتل فيها . . . ، نظرة واحدة إلى هذا التصدي تبين خطئ رأي من يقولون بأن الخوف من النتيجة وسفك الدماء وما يسمونه " فتنة " ، بل تلتزم النصوص الدالة على مقاتلة المعتصب دون النظر إلى النتائج تنفيذا للحكم الشرعي .

ثالثاً: والنصوص الواردة في إقامة الدولة واسترداد سلطان المسلمين ، وإعادة الإسلام إلى حياة المسلمين تفرض العمل له ، وتحرم القعود عنه ، فكيف تهمل هذه النصوص ، وما دلت عليه وينظر لما يمكن أن يترتب على ذلك من سفك دماء وبما يكون وربما لا يكون . إن حكم إقامة دولة الخلافة لاستئناف الحياة الإسلامية فرض يأثم كل من يقصر في العمل له ، والأدلة عليه مستفيضة . فالسنة العملية للرسول صلى الله عليه وسلم ، وممارسته منذ اللحظة الأولى لدخوله المدينة للعمل كرئيس دولة ، وتنظيمه الأمور تنظيم دولة من قيادة جيش ، إلى إبرام المعاهدات ، إلى ترتيب الناحية المالية ، والقضاء ، والناحية الاجتماعية . . . الخ كافية في الدلالة على فرضية ذلك .

وكذلك آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وما فيها من وجوب العمل والحكم بما أنزل الله تعالى وما سوى ذلك يكون حكم جاهلية وطاغوت من ناحية ، وما تضمنته من تشريع يشمل كافة جوانب الحياة ويستوجب التطبيق مما يستوجب وجود سلطة مادية _ دولة _ من ناحية أخرى .

وكذلك إجماع الصحابة على التزام ذلك ومسارعتهم إلى انتخاب خليفة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تاركين واجب دفنه ، ولم يخالف في ذلك أحد فيكون ذلك إجماعاً على فرضية العمل لإقامة الخلافة ، وعدم الانشغال عن ذلك بأي عمل آخر . وكذلك ما تكرر حتى هدم الخلافة من المسلمين ثم اتفاق عامة المسلمين على ذلك . يقول ابن حزم : " اتفق جميع أهل السنة ، وجميع المرجئة ، وجميع الشيعة ، وجميع الخوارج ، على وجوب الإمام ، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم " وبهذا فإن أمر الخلافة مما يعرف من الدين بالضرورة ، وبدون الخلافة يضيع المسلمون ، ويضيع الدين ، يقول الإمام الغزالي : " ثم اعلم أن الشريعة أصل والملك _ الحكم _ حارس ، وما لا أصل له مهدوم ، وما لا حارس له فضائع " .

ويقول ابن خلدون " إن نصب الإمام واجب وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر ، رضي الله عنه ، وتسليم النظر إليه في أمورهم ، وكذا في كل عصر من بعد ذلك ، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار . واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام " . ثم إن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف على وجود الخليفة ، ولا يمكن أن يقام بها بشكل فردي ، وهذا كله يقع تحت قاعدة " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " . لهذا فإن أكبر ضرر وعلى الإطلاق يحيق بالمسلمين هو أن يبيتوا أكثر من ثلاثة أيام بدون خليفة لهم يرعى شؤونهم بتطبيق الإسلام عليهم . ولا يقاس به أي ضرر مهما كلف المسلمين من تضحيات ، وإراقة دماء ، والنظر إلى حالهم من عزة وكرامة وحفظا للدين ودماء المسلمين وبلادهم ، وما آل إليه حالهم بعد زوال الخلافة وما يعيشونه من ذل وهوان وضياع للدين والعرض والأرض ، وما يراق من دمائهم يوميا وفي كثير من بقاع الأرض لكاف لرد شبهة من ينصبون أنفسهم حراسا على مصلحة المسلمين وحفظ دمائهم بعدم التضحية لإقامة دولة الإسلام ، وإعادة دينهم إلى حياتهم .

وأخيرا لا يقال في واحدة من هذه أنها فتنة بالنظر إلى النتيجة وترك النصوص والأدلة حفظا للدماء وتسكيننا للدهماء ، فحفظ الدماء والمصالح يكون بالاستعداد للتضحية وخوض الغمرات ، والموت في سبيل تطبيق الحكم الشرعي وتنفيذه ، ودون ذلك يكون الهلاك والضياع .

إن الأمة الإسلامية أمة تضحية ، كلفها الله تعالى بحراسة الدين ونشره ، والموت عندها عزة وكرامة إن كان في سبيل الله ، فكيف تجعله سببا لتعطيل الحكم الشرعي .

انظر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لمن كلفهم بأن يراقبوا انتخاب خليفة من بين الستة أن يقتلوا من يكون سببا في التعطيل . والستة هم صفوة الصحابة على الإطلاق ، ومن المبشرين بالجنة .

وانظر إلى زج المسلمين في المعركة مهما كانت كمؤتة ثلاثة آلاف مقابل مائتي ألف ، وانظر إلى المسلم يخترق صفوف الأعداء في المعركة ليرهبهم وليستشهد .

فكيف ينظر عند الأمة في هذه القضايا إلى مآلات الأفعال من أذى وإراقة دماء ، وتسمية ذلك فتنة ، بينما يكلف الشرع به ويمدح صاحبه ، ويعاقب تاركة .

تعليقات سياسية موجزة

١- الحديث عن عدم نزع سلاح المقاومة، وتهديد الحكومة الإسرائيلية بالرد القوي حال حصول عمليات، واستهداف المقاتلين في طولكرم، كل ذلك ينبىء عن تحضيرات للمرحلة المقبلة والتي تلي عملية الانسحاب من غزة وإخلاء المستوطنات الأربع في الضفة الغربية، ويبدو أن المرحلة المقبلة سيجري فيها استهداف المستوطنات الكبرى في الضفة، حيث يتوقع قيام أعمال عسكرية من قبل التنظيمات لتحريك موضوع المستوطنات الكبرى تمهيدا للسير في مقتضيات خارطة الطريق.

أما حديث شارون عن بقاء المستوطنات الكبرى فإنما هو للاستهلاك المحلي وبخاصة بعد حدوث بعض الآثار داخل الرأي العام الإسرائيلي "المتدينين" التي خلفها الانسحاب من مستوطنات غزة.

٢- يبدو أن أميركا استطاعت ان تلتف على قسم وافر من ممثلي العرب السنة في العراق، وما الموافقة على الاستفتاء على مشروع الدستور وفتح باب التسجيل لمدة أسبوع وبشكل استثنائي في منطقة الأنبار إلا ثمرة للأساليب المختلفة التي اتبعتها السفارة الأميركية في اجتذاب كثير من ممثلي العرب السنة، وأنه بمجرد الموافقة على خوض الاستفتاء على الدستور تكون أميركا قد حققت خطوة إلى الأمام في صياغة مستقبل العراق وشكل نظام الحكم فيه.

٣- إنه وإن كانت أميركا لا تثق بالهاشميين وبخاصة من تربى منهم في أحضان الإنجليز؛ إلا أن مجرد الحديث عن إمكانية تولي الأمير حسن بن طلال لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة خلفا لكوفي عنان ينبىء عن تحول الأمير حسن وانتقاله لخدمة أميركا طمعا في المناصب العليا التي سبق أن حرمتها أميركا منها، ودعمت عبد الله بن الملك حسين ليصبح خلفا لأبيه بعد إقصاء الأمير حسن في أيام أخيه الأخيرة عن ولاية العهد. كما يشير تعيينه لو حصل إلى تركيز أميركا على تنفيذ خططها في المنطقة العربية وبخاصة والإسلامية بعامة.